منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

الائتمان المصرفي للقطاع الخاص والأسر والأفراد: الوضع الراهن

تموز ٢٠٢٠

#ملخص_سياسات

/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan

1.المقدمة:

تعد البنوك أهم مؤسسات الوساطة المالية من خلال قبولها الودائع وتقديم القروض لعملائها. إضافة إلى ذلك، تقدم البنوك لعملائها العديد من الخدمات المالية، من ضمنها مجموعة من الحسابات الجارية وحسابات التوفير وشهادات الإيداع والقروض وإدارة الثروات وخدمات الاستثمار وصرف العملات وخزنات إيداع لدى البنوك بالإضافة إلى الكثير من غيرها من الخدمات. نظرا لهذه الأسباب، تعد البنوك مهمة لنمو الدول وتطورها وتقدمها ولا يستغنى عنها من أجل تحقيق الاستقرار المالي للدول.

وفي سياق الأهمية الاقتصادية للبنوك، فإن هذا التقرير الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني، يسلط الضوء على أبرز المشاهدات احول الائتمان الذي تقدمه البنوك العاملة في الأردن لمؤسسات القطاع الخاص والأسر والأفراد.

2.بعض المشاهدات:

1) مع مرور الوقت، رفعت البنوك المرخصة في الأردن نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص من 14.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1965 إلى أكثر من 78% بحلول نهاية عام 2019.

الشكل (1): الأردن: نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

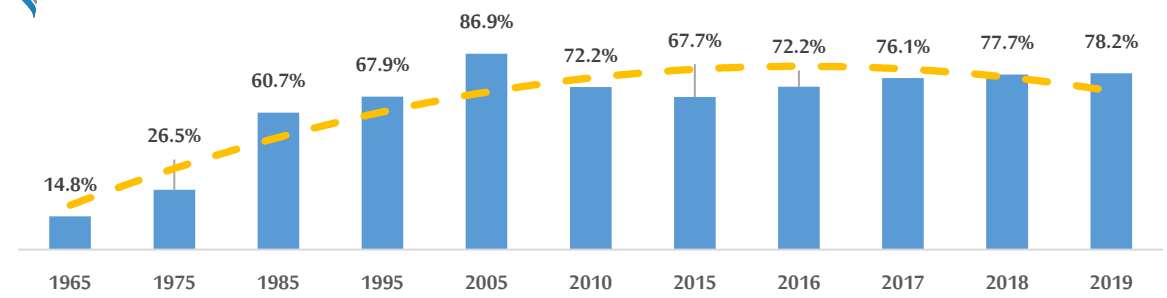

2) جاء الأردن في مرتبة متوسطة بين الدول العالمية فيما يخص نسبة الائتمان المحلي الاجمالي بنسبة 77% وهي نسبة أقل مما هي في قطر والكويت. ويعد الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في البنوك الجزائرية هو الأدنى بنسبة 25.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (2): الاقتصادات العربية: الائتمان المحلي للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي (2017-2019)

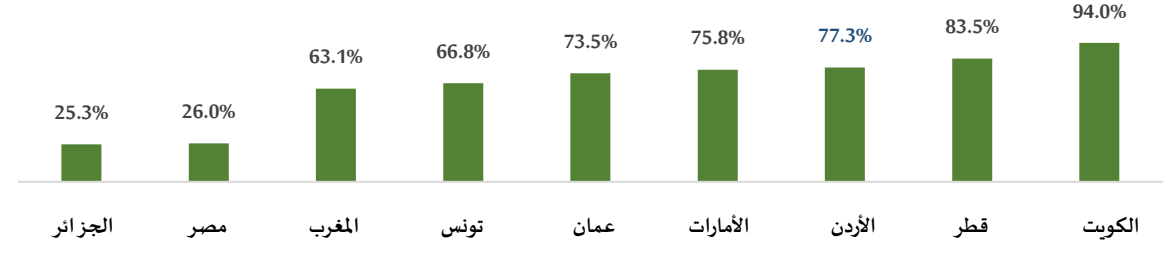

3) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن نسبة الائتمان المصرفي المحلي للقطاع الخاص في الأردن يعد أقل مما هو عليه في العديد من الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، فانه أعلى مما عليه في إيطاليا وتركيا وجورجيا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية التشيك (البنك الدولي). وهذا يعني أن البنوك تقوم بدورها المعتاد في الأردن في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية.

الشكل (3): دولياً: الائتمان المحلي للقطاع الخاص الى الناتج المحلي (2017-2019)

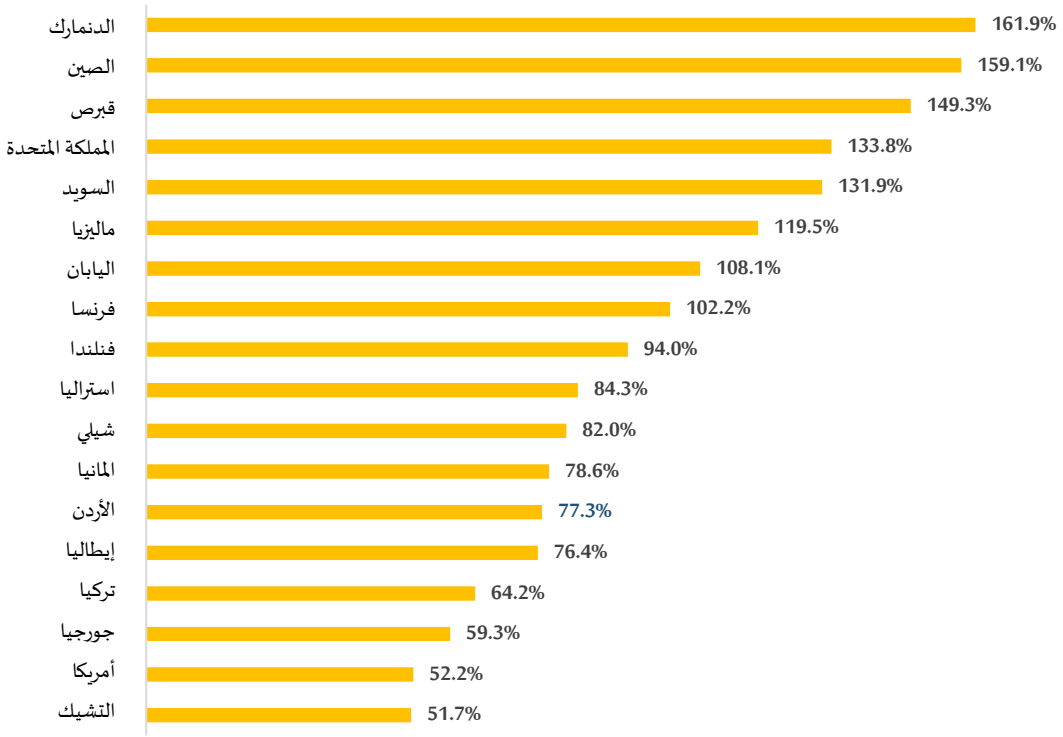

4) تعد نسبة القروض المقدمة للأسر في الأردن أعلى مما هي عليه في العديد من دول العالم، حيث بلغت ما نسبته 34.6% من الناتج المحلي الاجمالي، وهي أعلى بكثير من القروض المقدمة في مصر (7.7%)، وفنلندا (12.4%)، وتركيا (14.6%)، وقطر (20.1%) وغيرها من الدول. وفي هذا السياق، من المفيد ملاحظة أن نسبة سداد الأسر للديون (الفوائد الشهرية وسداد الأصل) للدخل الشهري للأسرة تساوي حوالي 40% من اجمالي الدخول، وتعد هذه النسبة جيدة على المستوى الدولي (تقرير الاستقرار المالي/ البنك المركزي الأردني/ 2018).

الشكل (4): القروض المصرفية المستحقة للأسر/ الناتج المحلي الإجمالي (2016-2018)

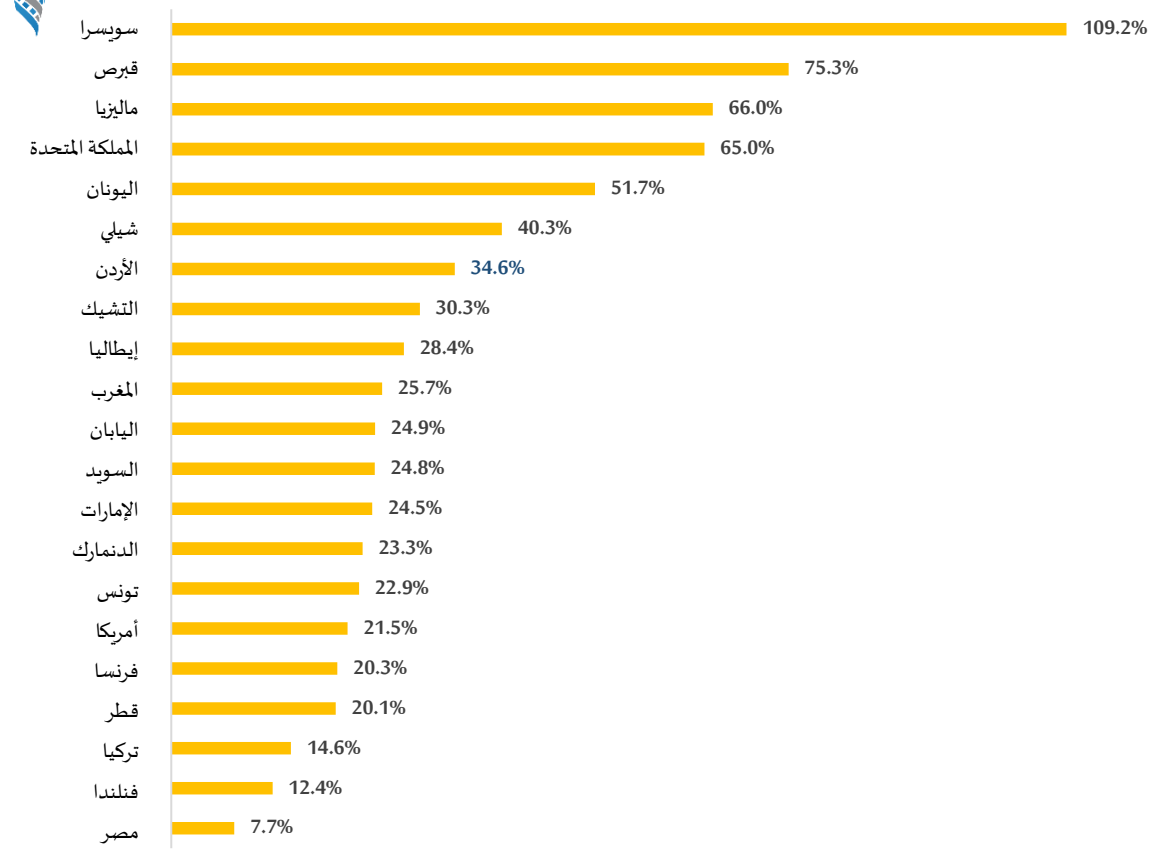

5) شهدت نسبة الائتمان المصرفي للأفراد (من أجل الاستهلاك بشكل رئيسي) أكبر ارتفاع في عام 2019 (بنسبة 8.1٪). ومنذ اعلان البنك المركزي عن السماح بتأجيل أقساط القروض لعملاء التجزئة / الأفراد (وغيرهم)، ازداد حجم التسهيلات للأفراد بنسبة 1.5% في آذار 2020، وانخفض بنسبة 0.4% في نيسان 2000، وازداد بنسبة 0.6% في أيار 2020 وتعتبر هذه النسب جيدة لأنها تدل على أن العديد من الأفراد لم يؤجلوا تسديد الأقساط.

الشكل (5): الائتمان المصرفي إلى الأفراد

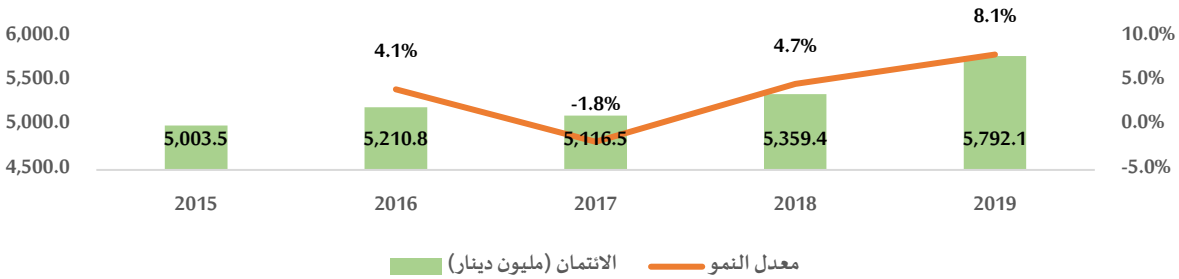

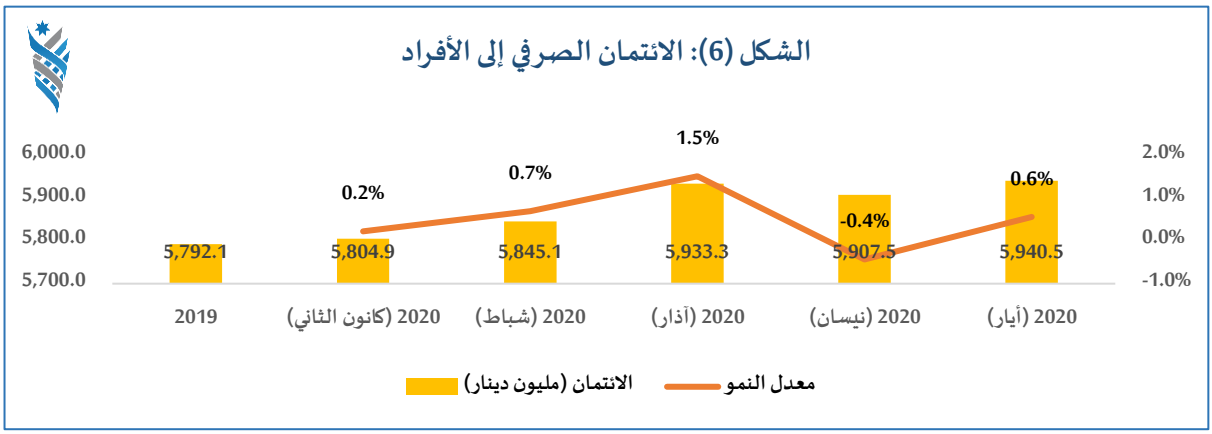

3. بإيجاز:

تعتبر نسبة الائتمان الممنوح للأسر والأفراد والمؤسسات ضمن الحدود الاعتيادية والمتعارف عليها دوليا، وعبء الديون على الأسر والأفراد كنسبة من مستوى الدخول الثابتة يتوافق مع المعايير العالمية ويعتبر مستوى المخاطر المرتبطة بذلك مقبولا، وتشير بيانات الأشهر الأخيرة أن العديد من الأفراد لم يقوموا بتأجيل الأقساط المستحقة عليهم رغم موافقة البنك المركزي والبنوك المقرضة على ذلك، مما يشير الى استقرار مستويات الدخول بشكل عام للمقترضين.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧٦ ٦٥٦١ ٦٢٩+ فاكس: ٦٣٧٦ ٦٥٦١ ٦٢٩+
www.jsf.org info@jsf.org
@JSFJordan /JordanStrategyForumJSF